الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية
The Arab Network for the Study of Democracy

المشاركة السياسية في لبنان

لماذا وكيف يكون الاصلاح الانتخابي مدخلاً الى تفعيل المشاركة السياسية والاصلاح السياسي في لبنان؟

إعداد
نزيه درويش
مايلا بخاش

مشروع المنتديات العربية لمناقشة قضايا عامة

تأسست بمبادرة من مجموعة باحثين وناشطين من لبنان والأردن واليمن والبحرين ومصر والجزائر والمغرب
"الشبكة العربية لدراسة الديموقراطية"
تُعنى الشبكة برصد عملية التحوّل الديموقراطي في البلدان العربية وتحليلها ، ومقاربة قضية النوع الاجتماعي بوصفها جزءاً مكوّناً من قضية التحوّل هذه . وهي تقوم :

- بدراسة التحوّل الديموقراطي وتحليل مساراته من خلال حالات دراسية تعرض لتجارب مواطنين من دول عربية مختلفة .
- بتنظيم منتديات وحوارات تهدف الى إشراك المواطنين والمواطنات في التفكير في السياسات العامة والتداول في الخيارات المطروحة للتعاطي مع المشاكل القائمة .
- بالسعي لنقل خبرات العمل الديموقراطي وتبادلها بين الباحثات والباحثين العرب ، وبينهم وبين زملائهم من دول العالم .

وتُعدّ الشبكة لإطلاق مبادرة قياس الديموقراطية (Arab Barometer) في البلدان العربية السبع المذكورة بالتعاون مع "المعهد الدولي للحوار الدائم" (IISD) ، ومؤسسة كيترينغ (Kettering Foundation) ، وعدد من المؤسسات العربية والدولية غير الحكومية .

تمهيد

يتمتع اللبنانيون ، في أوقات السلم! ، بقدر لا بأس به من «مظاهر» الديمقراطية وأحيانا تطبيقاتها . فقد عرفوا منذ زمن بعيد النظام البرلماني والانتخابات الرئاسية والنيابية والبلدية وتداول السلطة والفصل بين السلطات ، إضافة الى قسط وافر من الحريات العامة ، كحرية المعتقد والدين والتعبير عن الرأي وانشاء الجمعيات والأحزاب والنوادي وحرية امتلاك واستعمال وسائل الاعلام ، المكتوبة والمسموعة والمرئية ، والاطلاع على المعلومات وتناقلها ، وحرية اختيار المهنة ونقل وتداول الأموال وحرية اختيار النظام التعليمي في مختلف مراحله . .الخ .

الا أن هذه الحيوية التي عرفها المجتمع ، لم تستطع ، لأسباب وعوامل كثيرة ، أن تعزز بشكل فاعل وحقيقي ومستديم الممارسة الديمقراطية . وبقيت المشاركة الفعلية في الحياة السياسية مقتصرة على طبقة من محترفي السياسة ، هي أشبه بنادٍ مغلق بإحكام في وجه التغيير . وأهم هذه العوامل المانعة هي:

جمود قانون الانتخابات النيابية أقله لجهة نظام الاقتراع منذ أول برلمان عرفه لبنان . من هنا تبرز مسألة إصلاح قانون الانتخابات كمدخل أساسي لإصلاح النظام السياسي وزعزعة الرابط الزبائني بين الزعيم السياسي والناخب وتالياً تعزيز الوعي والمشاركة السياسية للمواطنين والمواطنات في إدارة شؤونهم .

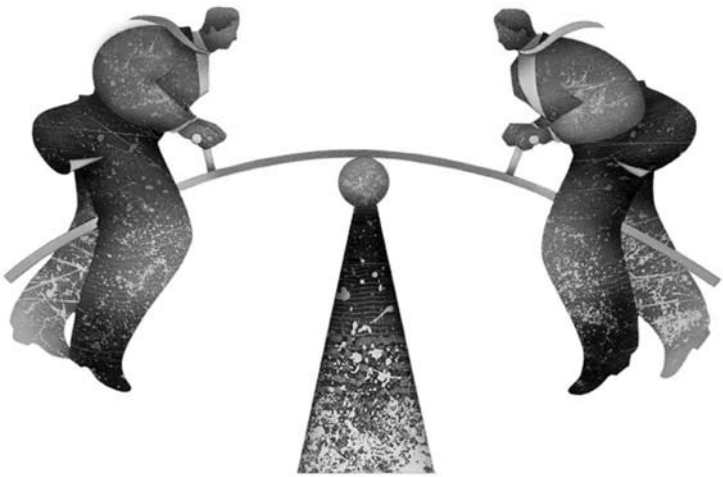

مقدمة

اعتمد لبنـان النظام الجمهوري البرلماني منذ عام 1920 أي منذ ما قبل نيله الاسـتقلال عن فرنسـا . ثم جاءت دولة الاسـتقلال سـنة 1943 لتؤكـد «برلمانيـة» النظـام اللبنانـي وتثبتـه في متن دستور الجمهورية[1] .

يقـوم النظام البرلماني اللبنانـي على انتخابات نيابية دورية ، كل 4 سنوات ، ينتج عنها برلمان يتولى المهام التشريعية ، الى جانب مراقبـة أعمـال الحكومـة ومسـاءلتها ، والمصادقة علـى الموازنة المالية العامة السـنوية للدولة ، وعلـى المعاهدات والاتفاقيات ، وينتخـب رئيـس الجمهوريـة . حديثـاً ، وبموجـب اصلاحات اتفـاق الطائـف ، أصبـح المجلـس يسـمي رئيـس الحكومة في استشارات ملزمة لرئيس الجمهورية[2] .

وقـد شـكل هـذا النظـام البرلمانـي ركنـاً أساسـياً مـن أركان الديمقراطية «التوافقية» التي يقوم على أساسها الكيان اللبناني . وهـي تقـول بتسـمية المقاعـد النيابيـة بالتسـاوي بـين الطوائف اللبنانيـة (مناصفة في عدد النواب المسـلمين والمسـيحيين مهما

[1] البند ج من مقدمة الدستور

[2] أنظـر الدراسـة عـن إصلاحـات اتفاق الطائـف التـي أدرجت في الدسـتور في المراجع

تغير الواقع الديمُغرافي للطائفتين ، ونسبياً بين المناطق) . أي بكلمة واحدة ، لمجلس النواب مكانة أساسية في تركيبة السلطة اللبنانية ، وهي السلطة الثانية بعد رئاسة الجمهورية وقبل السلطة التنفيذية (الحكومة) . وقد جاءت اصلاحات الطائف عام 1989 لتعزز دور مجلس النواب والحكومة على حساب رئيس الجمهورية الذي لم يعد مذذاك حاكما مَلَكاً ، وانما حَكَما بين اللبنانيين وحارسا مؤتمنا على الدستور[3] .

الا أن الأنظمة والقوانين الانتخابية التي اعتمدت حتى اليوم تعاني جميعها من أعطاب خطيرة . من أولى عوارض هذه الأعطاب ، التشكيك الدائم في نزاهة العملية الانتخابية وفي صحة التمثيل وعدالته ، إضافة الى ترك الباب مفتوحاً لحالات التطرف الطائفي والمذهبي وحتى المناطقي ، والتأثير الدائم لعنصري السلطة والمال في تحديد الفائز والخاسر[4] .

ومن أخطر الأعطاب إقفال الباب بإحكام أمام النخب الجديدة وأمام النساء ، وتكريس طبقة سياسية تعيد انتاج نفسها عبر الاستفادة من امتيازات في توزيع الخدمات على المواطنين والمناطق ، وامتيازات في التدخل في المشاريع والقوانين وحتى في القضاء ، ما يجعل من المواطنين زبائن يشترون مصالحهم (وحقوقهم) بولائهم لهذا «الزعيم» أو ذاك ! الذي بدوره يعود فيستخدم هؤلاء لزيادة حصته من «قالب الحلوى» الموزّع . ما يولد :

- تنافساً حاداً داخلياً ، داخل كل طائفة (لتزعمّها) ، وتنافساً مع باقي الزعامات من الطوائف الأخرى .

---

[3] المرجع السابق

[4] حتى لا نذكر التدخلات الخارجية الفظة التي أخذت في سنوات ما بعد الحرب (دورات 1992-1996-2000) ، مع التدخل السوري المباشر ، دوراً جديداً لم يقتصر على فرض شكل القانون وانما ذهب بعيداً في تدخله في تشكيل اللوائح وتسمية النواب ومنع آخرين من الترشح . . الخ .

غالباً ما يأخذ هذا التنافس شكلا عنفياً وتوتراً يلامس عتبات الحرب الأهلية .

- فقدان الأمل عند المواطنين بفعالية مشاركتهم السياسية وإمكانية تأثيرهم على مجرى الحياة السياسية (مثل القول «مع صوتي أو بلاه . . .مثل بعضه») وبالتالي تلاشي الإهتمام بالشأن العام . مكرّسين سيطرة طبقة سياسية ، غالباً عصيّة على التغيير ، على الحياة العامة .

ما حدا بكثيرين الى اعتبار ان عدداً لا بأس به من الاضطرابات الخطيرة التي شهدها لبنان في تاريخه الحديث انما كانت وراء اندلاعها انتخابات نيابية (. .)

وخير دليل على ذلك تغيير القوانين الانتخابية ، أقله لجهة تقسيم الدوائر ، عند كل دورة انتخابية . ما يولد شعوراً عاماً بأن السلطة الحاكمة انما تأتي «بقانونها الخاص من أجل «إيصال رجالها» ! هذا الى جانب ما يسبب تغيير القوانين الانتخابية من عدم استقرار سياسي واجتماعي .

المشروع

اليوم أيقن الجميع ضرورة إصلاح القانون الانتخابي . وأصبح هذا الموضوع مدرجاً على الأجندة السياسية لأكثرية الفرقاء السياسيين (موالاة ومعارضة)[5] . ولكن كعددٍ كبيرٍ من القضايا السياسية وأحيانا التقنية في لبنان ، صارت مسألة البحث عن قانون جديد للإنتخاب موضوعا «شعبياً» بامتياز . أي أن عامة الناس بدأت تدلي بدلوها وتناقش وتساجل في الأنظمة والدوائر والشروط الخ . .

وأيضاً ، كعادتهم ، اختلف اللبنانيون في نظرتهم الى القانون العتيد ، وتباينت الآراء والأفكار . البعض يريد العودة الى آخر قانون استخدم قبل الحرب (قانون 1960) وقد اعتمد الأقضية في ظل النظام الأكثري البسيط (وهو على كل حال المشترك الوحيد الدائم بين جميع القوانين الانتخابية التي نفذت حتى اليوم) ، والبعض يريد الدائرة الفردية (128 مقعد لـ 128

[5] بادرت حكومة الرئيس السنيورة ، أول حكومة بعد الخروج السوري ، الى تعيين هيئة من أكاديميين واختصاصيين من كل الطوائف والمناطق للبحث في إصلاح القانون الانتخابي ، وقد خلصت هذه «الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات» الى اقتراح قانون انتخابي عرف بقانون «هيئة بطرس» نسبة الى رئيسها الوزير السابق فؤاد بطرس . وهو ما زال قيد التداول غير الرسمي كونه لم يحوّل بعد من مجلس الوزراء الى المجلس النيابي لدراسته .

دائـرة) ، البعض الآخر يريد النظام النسـبي فـي المحافظات بعد تعديلهـا ، آخـر يريـد النظام النسـبي في لبنـان دائـرة واحدة ، البعـض يريـد نظامـاً مركبـاً يجمـع بـين الأكثـري فـي القضاء والنسـبي في المحافظـة ، آخرون يريدونه مركبـاً بين الأكثري في الدوائر الفردية والنسبي في المحافظة . . .الخ

وطرحـت «هيئة بطرس» ، المُشـار اليها في الهوامش السـابقة ، النظـام المركَّب[6] ، ولكنها جاءت أيضـاً بأفكار جديدة للإصلاح الانتخابـي لا تقـل أهميـة عـن شـكل نظـام الاقتـراع وتقسـيم الدوائـر . وقـد لاقـت هـذه الاقتراحات استحسـاناً مـن أغلبية الفرقـاء والمواطنـين الذيـن اعتبروها شـروطاً ضروريـة لضمان نزاهـة العمليـة الانتخابيـة وسـلامتها واسـتقلاليتها عـن أهواء ورغبـات «رجـال السـلطة» . وهـي بالمناسـبة معاييـر أساسـية تطبق في جميع الأنظمـة الديمقراطية المتقدمة . من هذه المعايير انشـاء هيئة مستقلة للاشـراف على الانتخابات وضبط الانفاق الانتخابي وتنظيم الاعـلام والاعلان الانتخابيين وتصويت غير المقيمين وتخفيض سن الاقتراع . .الخ[7]

ولكـن الملاحظة الهامة هـي أن معظم الاقتراحـات الجدية التي قُدمت لم تتعرض لمسـألة طائفية توزيع المقاعـد النيابية . بمعنى أنهـا حافظت على كوتـا الطوائف في المقاعـد والمناطق ، وبقي مجلـس النـواب مُقيّداً بالقيـد الطائفي . وهو الأمـر الذي اتفق علـى اسـتمراره فـي اتفـاق الطائف ، بعـد تعديل نسـبة الكوتا لتصبح 50% للمسيحيين و50% للمسلمين .

الا أن السـؤال الأساسـي بقي كيـف نضع قانوناً ، **فـي ظل هذا القيـد** ، يراعـي حسـن وصحـة التمثيـل مـن جهـة ، ويحافظ

[6] انظر مشروع قانون «الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات» في المراجع

[7] أنظر ملخص تقرير «الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات» في المراجع

علـى مبادئ العيش المشـترك من جهـة ثانية وهو مـا نصّ عليه الدستور .

بعد رصد آراء مختلف التيارات السياسـية والشعبية ، برز أمامنا من اتجاهات الرأي ثلاثة خيارات أساسية :

- **الخيار الأول** : اعتماد نظام الاقتراع الأكثري في دوائر صغيرة (الأقضية الجغرافية)
- **الخيار الثاني** : اعتماد نظام الاقتراع النسـبي في دوائر متوسطة (المحافظات الجغرافية)
- **الخيـار الثالـث** : اعتمـاد نظـام اقتـراع مركَّـب يقول بالنظـام الأكثـري لعـدد مـن المقاعـد فـي الدوائـر الصغيـرة ، والنظـام النسـبي لباقي المقاعد فـي دوائر متوسطة (محافظات)

الخيار الأول
نظام الاقتراع الأكثري في دوائر صغيرة

يقوم هذا الخيار على اعتماد الأقضية الجغرافية كدوائر انتخابية يجري التنافس على مقاعدها بموجب نظام الاقتراع الأكثري . أي ان مَن يفوز بالمقعد هو مَن يحصد العدد الأكبر من الأصوات . وبالتالي اذا كان هناك من مقعدين في قضاء ما يتنافس عليهما عشرة مرشحين ، يفوز بهما مَن يحصد العدد الأكبر من الأصوات ويخسر الباقون .

يمثل حجم الدائرة ، في الواقع الديمغرافي اللبناني المعقّد ، عاملا حاسماً في هذا الخيار . حيث يشكّل القضاء في غالبية المناطق اللبنانية دائرة من لون طائفي طاغٍ معيّن . ما ينتج نواباً في هذه الدوائر بنسبة أصوات من الناخبين ، في الغالب ، من نفس طائفة المرشحين .

القيَم

- تحسين تمثيل الناخب عامةً والأقليات (الطائفية) خاصةً .
- المحافظة على الطابع التعددي للبنان .
- تخفيف من وطأة المال السياسي .

ماذا يقول مناصرو هذا الخيار؟

- من المعروف أنه كلما صغرت الدائرة الانتخابية كلما تمثّل الناخب بشكل أفضل .
- في ظل الظروف الحالية ، وبعد فترة طويلة من تهميش التمثيل «المسيحي» في مرحلة الوصاية السورية ، يضمن هذا الخيار للمسيحيين المجيء بنوابهم بأصواتهم . (أو بنسبة كبيرة من أصواتهم)
- يضمن للأقليات حصتها ويحررها من هيمنة الأكثريات الطائفية . وبالتالي يحافظ على طابع لبنان التعددي .
- يخفف من وطأة «المال السياسي» ، كون صغر الدائرة يحتم وجود لوائح صغيرة وبالتالي لا يسمح لمتمولي اللوائح صرف أموال كبيرة .
- يصبح النائب نائباً لذاته وليس مجرد ملحق في لوائح كبرى (بوسطات) ، وتصبح «محاسبته» أسهل وأكثر فعالية وجدوى .

ماذا يقول معارضو هذا الخيار؟

- يعيد انتاج زعامات محلية وطائفية ويؤبّدها ، ويكرّس الزبائنية السياسية .
- يؤجج حالات التطرف الطائفية كونه يحرّر المرشح من ضرورة اعتماد خطاب لا طائفي لأن جمهور الناخبين بات في غالبيته من طائفة المرشح ، نظراً لواقع الدائرة الديمغرافي .
- يعيق انتاج أحزاب وطنية وبالتالي يعيق آليات التغيير .
- يحوّل النائب الى «معقّب معاملات» أو الى «رئيس

بلدية» في أحسن الأحوال .

- يبعد النائب عن «السياسة» بمعناها الوطني ويغرقه في «المحليات» .

المقايضات

- صعوبة إدخال كوتا النساء .
- صعوبة تغيير ممارسة «البوسطات» الانتخابية وإغناء الندوة البرلمانية بمشرّعين وسياسيين بدلا من «نواب خدمات» .

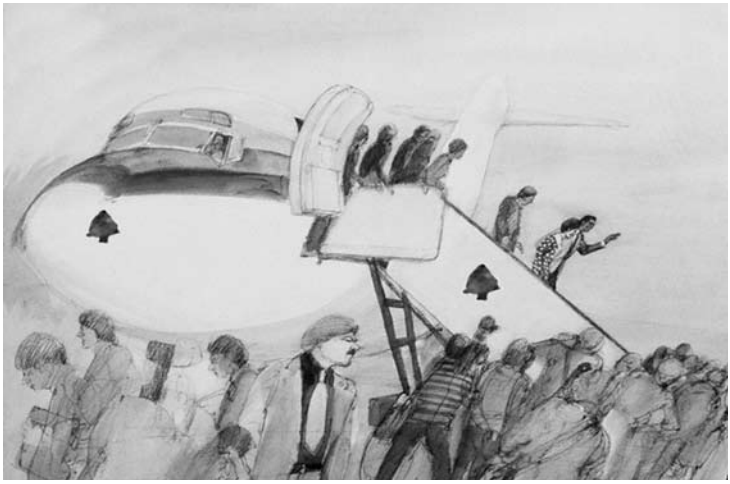

الخيار الثاني
نظام الاقتراع النسبي في دوائر متوسطة

يقوم هذا الخيار على اعتماد المحافظات كدوائر انتخابية متوسطة الحجم مع النظام النسبي في احتساب أصوات الناخبين . يتم الترشح ضمن لوائح مقفلة يشترط تقيدها بتوزيع المقاعد على الأقضية (أو الوحدات الانتخابية) ومن ضمنها وفقاً للتوزيع الطائفي والمذهبي العائد لها . وتحصل كل لائحة على عدد من المقاعد يساوي نسبة الأصوات التي حققتها من إجمالي أصوات المقترعين . .

حجم الدائرة هو المحافظة بعد إعادة النظر في التقسيمات الادارية ، كما ينص اتفاق الطائف ، الأمر الذي لم يبتّ الى الآن . وقد يكون عددها 9 أو 11 أو 14 . علماً أن عدد المحافظات التاريخية هو (5) وعدد الدوائر التي عُمل بها في انتخابات 2000 و2005 هو (14) : بيروت (3) الشمال (2) الجنوب (2) البقاع (3) الجبل (4)

القيَم

- إحترام مبدأ العيش المشترك بين اللبنانيين .
- تعزيز الديمقراطية في الأسلوب والمشاركة والخطاب . وفتح المجال أمام مشاركة أفضل للنساء .

- تخفيف ولاء المواطنين والمواطنات للزعامات وتراجع الزبائنية .

ماذا يقول مناصرو هذا الخيار؟

- يساعد هذا الخيار على تكوّن أحزاب وتيارات كبيرة لها برامج سياسية واضحة ، ما يعزز الديمقراطية ويخفف من الزعامات الطائفية والمحلية .
- يضمن النظام النسبي تمثيل كل التيارات ويطمئن «الأقليات» .
- في الواقع اللبناني تشجع الدوائر المتوسطة على اعتماد خطاب معتدل ما يساعد في الحفاظ على «العيش المشترك» .
- في هذا الخيار «كل صوت يُعَد» ، أي أنه يقلل كثيراً من «الأصوات التائهة» (ما حصل عليه المرشح الخاسر) ، وهذا يزيد من نسبة المشاركة في العملية الانتخابية .
- يساعد على تداول السلطة من خلال دينامية تمثيل تضمن التجديد والتغيير .

ماذا يقول معارضو هذا الخيار؟

- صعوبة تطبيق النظام النسبي في الواقع «الطائفي» اللبناني ، لجهة إلزام الناخب بلوائح مقفلة ولجهة صعوبة فرز النتائج .
- يؤمن هذا الخيار تمثيل جانب واحد من «هويات» الفرد اللبناني ، وهو المواطنية ، ويغفل الهويات الأخرى المناطقية والطائفية في وقت ما زال التوتر والانفعال الما-دون مواطني طاغياً .

- لا يستقيم تطبيق هذا الخيار في ظل عدم وجود أحزاب وتيارات كبرى .
- يضعف قدرة الفرد على محاسبة «نائبه» .
- يشرذم الأصوات وبالتالي التمثيل ويؤدي الى نشوء أحزاب وتيارات صغيرة ، تعيق الائتلافات وبالتالي الاستقرار السياسي .

المقايضات

- الانتخاب بالنظام النسبي واللوائح المقفلة جديد على اللبنانيين وقد يشكّل عائقاً أمام الناخبين ، وأمام المكلفين بفرز الأصوات .
- إنعدام وجود الأحزاب الكبرى غير الطائفية يضعف نجاح هذا الخيار .

الخيار الثالث

نظام الاقتراع المركَّب : أكثري في القضاء ونسبي في المحافظة

النظام المركّب يأخذ في آن واحد بمستويين من الدوائر الانتخابية وبالجمع بين النظام الأكثري في مستوى والنسبي في آخر . يقوم هـذا النظام علـى مبدأ ان يتم في شـكل متزامـن ذ أي في دورة اقتـراع واحدة ذ انتخاب قسـم من أعضاء البرلمان على أسـاس النظـام الأكثـري والدائـرة الصغـرى (الأقضيـة ، أو الوحدات الأنتخابيـة) ، وقسـم آخر على أسـاس النظام النسـبي والدائرة الكبـرى (والمقصـود راهنـاً سـت محافظـات ، أي المحافظـات الخمس التاريخية بعد قسمة محافظة جبل لبنان إلى محافظتين نسبة إلى حجمها الاستثنائي بالمقارنة مع المحافظات الأخرى) . الترشـح في الدوائر الخاضعة للنظام النسـبي يكون على أساس اللوائـح ، فيمـا فـي دوائـر النظام الأكثـري يكون على أسـاس إفـرادي . وعلـى المرشـح ان يختـار بين ان يترشـح فـي احدى الدوائر الخاضعة للنظام النسبي أو تلك الخاضعة للأكثري ، ولا يحق له الجمع بين الاثنتين في آن واحد .

وقـد أوصـت «هيئة بطـرس» ذصاحبة هـذا الاقتـراح- بأن يتم انتخـاب 77 نائباً وفقـاً للنظام الأكثري فـي الدوائر الصغرى- القضاء ، و51 نائباً وفقاً للنظام النسبي في المحافظات التاريخية (6 بعد تقسيم جبل لبنان الى دائرتين) .

القيَم

- احترام الشخصية اللبنانية المركبة (والقلقة) بين الانتماء الوطني الواسع والانتماء الديني والمناطقي .
- فتح الباب أمام التغيير بتدرّج لا يثير الهواجس وانما يسكّنها .

ماذا يقول مناصرو هذا الخيار؟

- من خلال الدائرة الصغرى والنظام الأكثري تتأمن صحة التمثيل وفعاليته . ومن خلال الدائرة المتوسطة والنظام النسبي يُسمح بتمثيل «شتى فئات الشعب» ويتأمّن مفهوم «ضمانة العيش المشترك» ، وهي جميعها مبادئ نصّ عليها الدستور .
- يضمن هذا الخيار وفي آن واحد تمثيل اللبنانيين ، من خلال مناطقهم ومذاهبهم المختلفة ، ومن خلال خياراتهم السياسية التي ليس لها بالضرورة قاعدة طائفية أو محليّة .
- يفتح الباب بهدوء وتدرّج أمام اعتماد النظام النسبي الذي يرى البعض أنه صعب المنال في الظروف الحالية . فلا «يستفزّ» الطوائف وبنفس الوقت يؤسس لأحزاب عابرة لها .
- في الواقع اللبناني الحالي ، يشكل هذا الخيار حلا وسطياً بين مختلف التيارات ، يلبي هواجس ورغبات الجميع .
- يضيف حسنات كل من النظامين الأكثري والنسبي منفردين المذكورة آنفاً الى بعضها .

ماذا يقول معارضو هذا الخيار؟

- اعتماد النسبي والأكثري يخلق طبقتين من النواب .

- صعوبة تعوّد اللبنانيين على آلية الاقتراع في صندوقتين (صعوبة تقنية) .
- يضيف سيئات كل من النظامين الأكثري والنسبي منفردين المذكورة آنفاً الى بعضها .

المقايضات

- صعوبة امام الناخب لجهة الاقتراع في صندوقتين في آن واحد .
- صعوبة في إدارة العملية الانتخابية ذات المستويين ضمن القيد الطائفي ولا سيما في أعمال الفرز .

خلاصة

تتمحور قضية المشاركة في الحياة السياسية ، في الواقع اللبناني ، في معظمها ، حول مسألة المشاركة في القرار السياسي (الوصول الى الندوة النيابية) . هذا ما يدفع الى اعتبار إصلاح القانون الانتخابي مدخلاً أساسياً لذلك ؛ وهو بدوره من شأنه أن يحفّز المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية (انتخاباً وترشحاً) أو أن يدفعهم الى اللامبالاة والاستنكاف . تبرز هذه الهواجس لدى غالبية الشرائح المجتمعية ولدى مناصري مختلف الخيارات المذكورة آنفاً . كلٌ يعتبر خياره هو الأفضل لفتح المجال أمام الناس .

مع ملاحظة أنه في ظل المقاعد المقيَّدة بالكوتات الطائفية (التي نادراً ما انتُقِدَت حقيقةً من التيارات الكبرى) قد يكون التغيير صعباً وطريقه طويلة إذا لم تراعَ ، في المقابل وفي الانتظار ، معايير النزاهة والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص . .

لكن ، ولأن الاستقطابات الطائفية حادة والما-بعد طائفية (انقسام المجتمع اللبناني بين طرفي شهر آذار) أكثر حدة وتوتر ، تصبح قضية التمثيل الأكثري والنسبي مثلاً ، أو مسألة الأقلية والأكثرية وتنظيم العلاقات في ما بينهما أكثر راهنية وأكثر أهمية . وهذا ما يعطي هذه المسألة بُعدها الشعبي (غير المكترث بالضرورة بالتقنيات والتفاصيل !) .

حاولنا ، بعد رصد مختلف الآراء ، تحديد ثلاثة خيارات هي الأبرز لدى اللبنانيين . كل خيار له مناصروه الذين يعتقدون بصوابية آرائهم . وتجدر الملاحظة الى أنه على الرغم من أن الخيار الثالث قد يبدو «توفيقياً» بين الخيارين الأولين ، الا أن كلا الطرفين الأولين بقيا يتمسّكان باعتقاداتهما بقوة ، ما دعانا الى اعتباره خيارا ثالثا ناجزاً ومستقلا» .

يبقى أن تداول هذه الأفكار والمقترحات التي تبلورت في خيارات جدية للمواطنين يؤشر الى رغبة جامعة في الاصلاح والى حيوية مجتمعية وفرّت لها الديمقراطية التداولية فرصة تعبير غنية وواعدة .